مخطط التنمية لولاية القصرين

I- تقييم وتشخيص الوضع التنموي خلال الفترة 2011-2015

1. تقديم عام

تقع **ولاية القصرين** بإقليم الوسط الغربي للبلاد التونسية المتواجد بمنطقة السباسب ويحدها شمالا ولايتي الكاف وسليانة وشرقا ولاية سيدي بوزيد وجنوبا ولاية قفصة **وتمتد مناطقها الحدودية مع القطر الجزائري على طول 220 كلم**. وتنقسم إداريا على **13 معتمدية و10 بلديات و106 عمادة.**

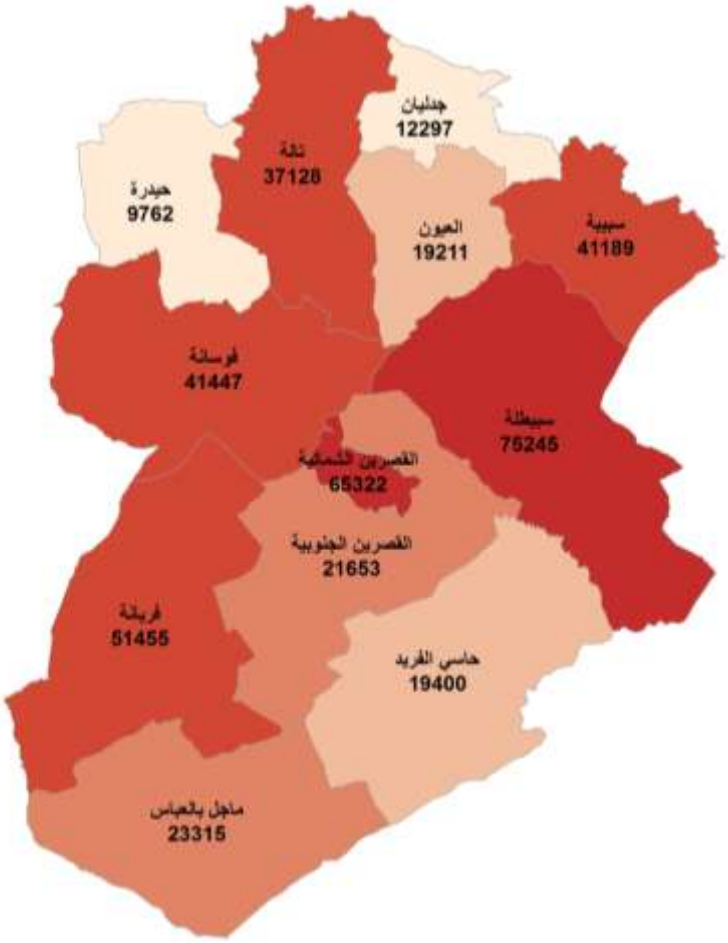

تمسح الجهة **8 260 كلم²** تمثل **36.9%** من المساحة الجملية لإقليم الوسط الغربي و**5%** من مساحة البلاد التونسية، وتعد 439,243 ألف نسمة حسب إحصائيات سنة 2014 أي بنسبة **4,04%** من مجموع سكان البلاد و**30,5%** من مجموع سكان إقليم الوسط الغربي ويبين التوزيع السكاني الطابع الريفي للجهة حيث يقطن **56,4% بالريف** مقابل 32,3% على المستوى الوطني.

وسجلت الجهة خلال الفترة 2004-2014 نسبة نمو ديموغرافي قدر بـ**0,64%** مقابل 0,63% بإقليم الوسط الغربي و**1,08%** على الصعيد الوطني **وصافي هجرة داخلية سلبي** بحوالي **12,4 ألف ساكن**

وشهدت **نسبة البطالة** ارتفاعا ملحوظا حيث مرت من **19.7%** سنة 2004 إلى **22.7%** سنة 2014 مقابل **14.8%** على المستوى الوطني.

وتتميز الجهة **بتنوع مواردها** حيث يقدر المحزون المائي بـ**278 مليون م^3 ومجال غابي** على مساحة **158 ألف هك ومخزون من المواد الإنشائية** القابلة للإستغلال والتصنيع كالرخام والمقاطع بالإضافة إلى مخزون اثري وتاريخي هام **ومنظومات إنتاج فلاحي** تتطلب المزيد من الدعم والتنويع لإكسابها قيمة مضافة معتبرة.

يرتكز **النسيج الاقتصادي** على النشاط الفلاحي حيث ساهم بنسبة **7%** من قيمة الناتج الفلاحي الجملي الوطني متأتية بنسبة **80%** من الإنتاج النباتي ويستقطب ثلث النشيطين المشتغلين. وفي المجال الصناعي تعد الجهة **88 مؤسسة صناعية** (10 عمال فأكثر) توفر **5 840 موطن شغل.**

وتعرف الجهة **شبكة طرقات** هامة منها **314 كلم طرقات وطنية و350 كلم طرقات جهوية ومحلية و4 685 كلم من المسالك الفلاحية** منها 25% معبدة.

2. الوضع الاقتصادي والبنية الاساسية

يرتكز الاقتصاد الجهوي على **النشاط الفلاحي** المرتبط أساسا بالإنتاج النباتي على غرار إنتاج التفاح والفستق والطماطم الآخر فصلية وتربية الماشية ويشكو القطاع من عديد العراقيل والتحديات خاصة **تشعب الوضع العقاري ومحدودية مياه الري** بالعديد من المعتمديات **وتقلص المساحات الرعوية والاستغلال العشوائي للمجال الغابي** بالإضافة إلى **المديونية وضعف تنظيم القطاع ومحدودية فرص التمويل والمساندة** للفلاحين والمستثمرين في القطاع،

يبقى **النسيج الصناعي** بولاية القصرين متواضعا ودون المؤمل من حيث العدد ونوعية المؤسسات ويتسم **باختلال في التوزيع الجغرافي** إذ تتركز 90% من المؤسسات الصناعية بمعتمديات القصرين الشمالية والقصرين الجنوبية وفريانة وسبيطلة وتستقطب فروع صناعات النسيج والملابس وصناعات مواد البناء والخزف والبلور والصناعات الغذائية ويبقى القطاع الصناعي في حاجة لمزيد التطوير بدعم البنية الأساسية الصناعية واستغلال الإمكانيات الفلاحية المتوفرة ومخزون المواد الإنشائية مع العمل على التقليص من حدة **التفاوت بين المعتمديات.**

وفي مجال **الصناعات التقليدية** وبالرغم من ترسخ عديد التقاليد بالجهة وامتلاكها للعديد من المقومات السياحية فان مجمل هذه الأنشطة لا تزال في طور متواضع من الاستغلال بما لم يسمح لها

بالمساهمة في تعزيز المبادرة الخاصة والنهوض بالتشغيل والتصدير وتبقى مجمل هذه المجالات قابلة للتنظيم وحسن التوظيف مستقبلا للنهوض بدورها التنموي.

وشهد قطاع **البنية الأساسية** بالجهة عدّة إنجازات على غرار قطاعات الطرقات والجسور والمسالك وبعث نواتاة لمناطق صناعية ومحطتي تطهير والتعبيد داخل المدن والتجمعات السكنية ولكنها تبقى في حاجة إلى مزيد الدعم لفك عزلة الجهة وتحسين ظروف العيش بها وتأهيل محيط الأعمال لتطوير جاذبيتها وتنافسيتها، حيث يتأكد دعم تعبيد وتوسيع الطرقات وتهيئة المسالك الريفية وإحداث المناطق الصناعية ومد شبكة الغاز الطبيعي وتركيز شبكة التيار الكهربائي الثلاثي الأطوار ودعم شبكة صرف المياه المستعملة ومحطات المعالجة وتطوير قطاع النقل الحديدي وإحداث منطقة لوجستية مساعدة على تطوير التبادل التجاري داخليا والتفاعل مع المحيط المغاربي للجهة.

3. الموارد البشرية والوضع الاجتماعي

يتميز الهرم السكاني لولاية القصرين بأهمية الشريحة العمرية للفئة الشابة (أقل من 25 سنة) وهو ما يجعل من **تأهيل الموارد البشرية** الأولوية بالجهة التي تعد 368 مؤسسة تربوية منها 309 ابتدائية و59 إعدادي وثانوي الا أن مردودية القطاع التربوي لا تزال تتطلب مزيد من الدعم للنهوض بالنتائج والحد من **ظاهرة الانقطاع المدرسي** حيث بلغ عدد المنقطعين عن التعليم 3 567 تلميذا خلال السنة الدراسية 2015/2014, بالإضافة إلى تعزيز برامج تهيئة وترميم وتجهيز المؤسسات التربوية بالنظر للخصوصية الريفية للولاية.

ومثلت متطلبات **التغطية الصحية** لكافة الشرائح والمناطق رهانا كبيرا لم يمكن المؤسسات الصحية الحالية من تامين خدمات شاملة وعصرية إذ اقتصرت على الخطوط الأولى مع تردي وتواضع التدخلات بالنسبة للعديد من المعتمديات والمناطق الريفية بالإضافة إلى غياب خدمات الخط الرابع وما انجر عنه من صعوبات لتنقل مواطني الجهة لطلبه خارج مجال الولاية.

وتتسم باقي **القطاعات الاجتماعية الشبابية والرياضية والثقافية والتعليم العالي والعمل الاجتماعي** بتواضعها من حيث المؤسسات وتوزيعها الجغرافي والخدمات المؤمنة والإشعاع على محيطها، وتضم الجهة:11 دار شباب ومركب شبابي و02 دور شباب متنقلة ومركزين للتخييم والإصطياف و14 نادي شباب ريفي ونادي سياحة شبابية و03 مراكز إقامة و12 دار ثقافة و06 مكتبات قارة ومكتبتين متجولتين و03 قاعات رياضية و09 ملاعب رياضية و06 مركبات طفولة و05 نوادي أطفال ومركز لرعاية المسنين المعوزين الفاقدين للسند.

4. الوضع البيئي

بالرغم من **الخاصيات البيئية الطبيعية** لولاية القصرين من مجال غابي هام ومناطق فلاحية متنوعة فان عدد من المخاطر أصبحت تهدد المحيط بالجهة خاصة بالنسبة لبعض الموائد المائية جراء المياه غير المعالجة المنسابة من معمل عجين الحلفاء والنقص الفادح في محطات وقنوات صرف المياه المستعملة (02 مدن متبناة فقط) وتواضع منظومة التصرف في النفايات المنزلية بالإضافة الى مخاطر التلوث الهوائي والطبيعي جراء مخلفات استخراج واستغلال الرخام والجير بتالة والاسمنت الأبيض بفريانة.

وتمثل **حماية الموارد الطبيعية** من بين الأولويات في المرحلة القادمة وذلك بمزيد التحكم في الموارد المائية وترشيد استغلالها وتدعيم أشغال المحافظة على التربة والحد من الانجراف والتصحر فضلا على مقاومة ظاهرة الرعي الجائر والاستغلال العشوائي لمنابت الحلفاء.

5. الأداء المؤسساتي والحوكمة

يرتكز الأداء المؤسساتي والحوكمة بالجهة على الجماعات العمومية المحلية المتكونة من :

- **مجلس جهوي** بموارد مالية وصلاحيات محدودة لم تساعده على حسن إدارة وحوكمة مجهود التنمية بالجهة بالنظر إلى مجال تدخله المتضمن لمناطق ريفية هامة تفتقد إلى المساندة عن قرب باعتبار محدودية صلاحيات المجالس المحلية للتنمية والمجالس القروية بالإضافة إلى تواضع التمثيل الإداري خاصة على المستوى المحلي.
- **مجالس بلدية** محدودة التدخل بمجال عمراني لم تقدر في اغلب الحالات على حسن إدارته بالنظر إلى الإشكاليات المطروحة بجل بلديات الجهة من حيث نقص الموارد المالية والإمكانيات البشرية الفنية والصلاحيات مما اوجد وضع عمراني غير منظم تشوبه عديد التجاوزات على مستوى التوسع العمراني والبناء الفوضوي والتصرف في النفايات وتواضع التهيئة العمرانية والمجال الترابي.

ويشكو **الأداء المؤسساتي** من العديد من النقائص بالنظر لمحدودية التمثيل الإداري الجهوي والمحلي وتواضع الإمكانيات البشرية والمادية وارتباطها بالمستوى المركزي، كما لم ترق مشاركة **المجتمع المدني** كطرف رئيسي للمساهمة في إدارة الشأن الجهوي والمحلي والتأسيس لديمقراطية محلية تشاركيّة حقيقية إلى المستوى المطلوب.

6. الإشكالية العامة للتنمية

مثل الموقع الجغرافي للولاية بالجهة الغربية للبلاد التونسية عائقا حدّ من فرص تكاملها وتفاعلها مع الأقطاب الاقتصادية الكبرى كما لم يعرف مجالها الحدودي التنظيم والتوظيف اللازم للاستفادة من محيطها المغاربي. وابقي الطابع الريفي الفلاحي على العديد من مناطقها على هامش الدورة الاقتصادية والاجتماعية مما تسبب في خلق عدم توازن بين معتمديات الولاية على مستوى تنظيم واستغلال المجال الترابي من حيث دور وفاعلية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأفرز **مؤشرات للتنمية البشرية** دون المعدلات الوطنية كما يبرزه الرسم البياني التالي:

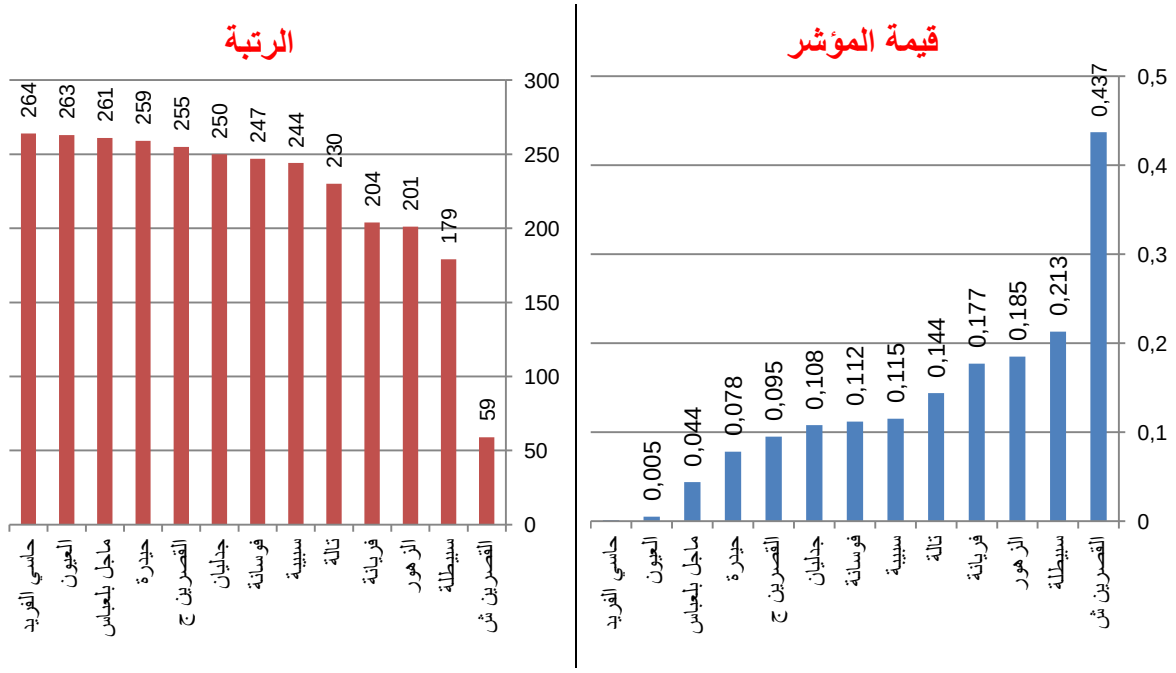

وفي مجال **التنظيم العمراني** تشهد جل المراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية افتقارا للبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي لم تساعد على النهوض بظروف العيش للسكان والتحكم في البيئة والمحيط مما ساهم في تواصل بروز عديد الإشكاليات الديمغرافية والاجتماعية (النزوح، البطالة، الأحياء الشعبية....) إضافة إلى محيط أعمال غير مؤهل للنهوض بجاذبية الجهة وتنافسية قطاعاتها مما ابقى على الحركة الاقتصادية دون درجة النضج والتكامل بين مختلف الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية لاستيعاب طلبات الشغل الإضافية.

II- إنجازات الفترة 2011 – 2015

بلغ **حجم الاستثمارات** المنجزة خلال الفترة **(2011–2015) 833 م** د منها 393 م د استثمارات عمومية أي ما يمثل نسبة 47.2% من جملة الاستثمارات المنجزة و 440 م د استثمارات خاصة.

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	393	47.2
القطاع الخاص	440	52.8
المجموع	**833**	**100**

1. القطاع العام:

اهتمت مشاريع القطاع العام بمختلف الجوانب خاصة مجال **البنية الأساسية** الذي استأثر بنسبة **52%** من مجموع الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2011-2015) ويليه قطاعات الإنتاج ثم قطاع التنمية البشرية والإجتماعية.

وقد مكنت جملة الاستثمارات العمومية والخاصة من إضافة **200 5 هك** من **المساحات السقوية العمومية والخاصة** لتبلغ المساحة حاليا 000 33 هك ودعم وتعبيد **237 كلم من المسالك الفلاحية** لتصل جملة المسالك المعبدة 055 1 كلم والشروع في تهيئة **02 مناطق صناعية** بسبيطلة وتالة على مساحة 61.27 هك **وتطوير نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والتنوير والتطهير**.

2. القطاع الخاص:

استأثر **القطاع الفلاحي** بـ**50%** من الاستثمارات المنجزة بينما شهدت الاستثمارات في مختلف القطاعات الأخرى تواضعا وهو ما يتطلب المزيد من العمل للرفع من أداء القطاع الخاص واستغلال الإمكانات البشرية والطبيعية المتوفرة.

توزيع الإستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015:

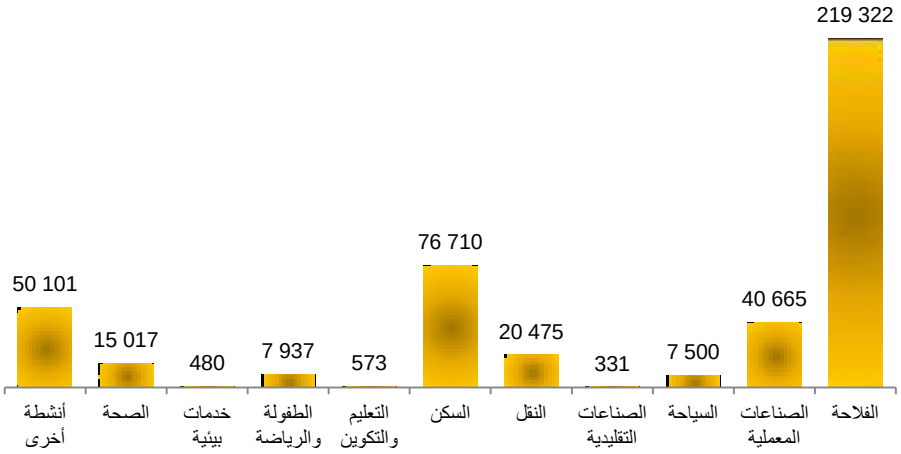

ومكنت **المشاريع المنجزة** من إحداث معمل للمياه المعدنية بفريانة بكلفة 6,8 م د يوفر 25 موطن شغل وتوسعة معمل كربونات كلسيوم (poly base) بكلفة 6,7 م د بطاقة تشغيل بلغت 20 عامل وتوسعة معمل الجير بتالة بكلفة 5 م د بطاقة تشغيل بلغت 32 عامل إلى جانب إحداث شركة المحطة الإستشفائية بجبل الشعانبي بكلفة 2,1 م د بطاقة تشغيل بلغت 20 عامل وإحداث شركة المتحدة للحوم الحمراء بكلفة 2,424 م د بطاقة تشغيل بلغت 20 عامل وإحداث مصنع "نيوبلاست كُمبني" بكلفة 3,1 م د بطاقة تشغيل بلغت 50 عامل.

III- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020

السياسات والبرامج

الرؤية المستقبلية
إصلاح وتطوير وهيكلة الاقتصاد الجهوي والنهوض بالبنية الأساسية المهيكلة الضامنة لاندراج الجهة في محيطها ودعم التشغيل والتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل حوكمة رشيدة.

وسيتم العمل على التجسيد التدريجي لهذه النظرة المستقبلية للولاية خلال المخطط التنموي الحالي عبر جملة من السياسات والبرامج المبوبة حسب المحاور التالية:

1. النسيج الاقتصادي والبنية الاساسية واللوجستية

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجهوي وخاصة في تدعيم طاقة التشغيل، تقتضي المرحلة القادمة **إعادة هيكلة الفلاحة السقوية وتطويرها** ومواصلة تنفيذ إستراتيجية **تعبئة الموارد المائية** وهيكلة المستغلات الفلاحية ومزيد تنظيم الفلاحين والمنتجين في هياكل مهنية وإعادة تأهيل وتنظيم مسالك التوزيع ووضع خطة **لتشبيب القطاع الفلاحي**.

ولمزيد دفع الاقتصاد الجهوي وتنويع نسيجه وتطوير مختلف قطاعاته الاقتصادية والخدماتية والصناعية خاصة التحويلية منها ستتجه العناية **لدفع مبادرة القطاع الخاص** والرفع من أدائه من خلال استغلال الفرص والإمكانات المتاحة بالجهة على غرار المواد الإنشائية مع إنجاز المزيد من الدراسات المعمقة بهدف تشخيص مكامن الاستثمار الأخرى، فضلا عن مواصلة المجهود لإعادة تنشيط المشاريع المعطلة خاصة في قطاع النسيج إلى جانب العمل على الاستغلال الأمثل للمواقع الأثرية وتثمين المميزات التاريخية والإيكولوجية للنهوض بالسياحة الثقافية والبيئية عبر تهيئة المناطق السياحية.

ولبلوغ هذه الأهداف سيتم العمل على **تدعيم البنية الأساسية** في مجال الطرقات وخاصة الطرقات المهيكلة وتعزيز الطرقات الرابطة بين مراكز المعتمديات مع إيلاء أهمية أكبر لعنصر المسالك الفلاحية والريفية لفك العزلة ولتحسين محيط العيش واستقطاب المستثمرين من خلال إحداث المناطق الصناعية وبناء الفضاءات الصناعية والإقتصادية.

2. تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

تمثل الموارد البشرية المقوم الرئيسي للعمل التنموي بالجهة ويتأكد تأهيلها عن طريق **الاستثمار في المعرفة** لتمكينها من كسب رهانات المنافسة التي تمثل أفضل ضمان لازدهار الاقتصاد مما سيمكن من توفير المزيد من فرص الشغل خاصة في مجال الخدمات والاقتصاد اللامادي للاستجابة للطلبات الإضافية. ويتطلب ذلك تأهيل قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وتطوير الخدمات الصحية والتغطية الاجتماعية والنهوض بقطاعات الشباب والرياضة والثقافة والطفولة وتكريس مبدأ التضامن والتعاون والعمل الجمعياتي.

وستتجه المجهودات في هذا المجال إلى تنمية المناطق الريفية لتقليص الفوارق بالجهة وتطوير منظومة الإحاطة والمتابعة للحد من **ظاهرة الفشل المدرسي** ودعم الأنشطة الثقافية داخل المؤسسات

التربوية والتعليمية ومراكز التكوين المهني والنهوض بالمدارس الابتدائية وتهيئة المؤسسات الإعدادية والثانوية وتأمين النقل المدرسي بالوسطين الريفي والحضري إضافة إلى دعم برامج الإحاطة والمساندة للفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية وتعزيز مقومات الاندماج الاجتماعي خاصة بالمناطق الجبلية والحدودية وتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما سيتم العمل على تعزيز **العناية بالطفولة المبكرة** من خلال تحسين نسبة النفاذ إلى خدماتها ومواصلة العناية بالطفولة الفاقدة للسند توقيا من الظواهر الاجتماعية السلبية.

كما سيتم العمل على تطوير **قطاع الصحة** بالجهة على مستوى خطوطه الثلاث ودعم القطاع بالموارد البشرية الطبية والشبه طبية وتطوير منظومة الرعاية الصحية للام والطفل والمسنين.

3. تطور اللامركزية وإرساء الحوكمة المحلية الرشيدة

عملا على ارساء قواعد اللامركزية وتجسيما لمبادئ الدستور في بابه السابع وجب العمل خلال الخماسية المقبلة على اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها ان **ترفع من قدرات الجهة على التصرف الذاتي وإدارة شأنها في إطار من الحوكمة المحلية الرشيدة** وهو ما يتطلب التركيز على إعادة هيكلة الإدارات والمؤسسات العمومية وتعميم تواجد الإدارات والمصالح بالولاية ودعمها بالموارد البشرية ووسائل العمل ووضع نظام اتصالات ومنظومة معلوماتية للنفاذ وشفافية المعلومة والسماح لمختلف شرائح المجتمع للمساهمة في المجهود التنموي واعتماد خطة جهوية متكاملة لإرساء منظومة لمتابعة وتقييم العمل الإداري.

4. ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

يعتبر المجال البيئي منطلقا للتنمية المستديمة وخيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المتكاملة للجهة ومن هذا المنطلق ستشمل الخطة المقترحة مزيد دعم برامج **المحافظة على التنوع البيولوجي النباتي والحيواني وحماية فاعلة للمحميات والمناطق والموارد الطبيعية من تربة ومياه وغابات** والأخذ بعين الاعتبار **للتغييرات المناخية** للحد من تأثيراتها السلبية على الأنشطة الفلاحية البعلية خاصة لتمكينها من المحافظة على مردوديتها.

واعتبارا لأهمية **تحسين ظروف عيش متساكني الجهة** سيتركز العمل خلال الفترة القادمة على توسيع وتجهيز وتجديد منشآت التطهير المستغلة (شبكات ومحطات التطهير) لتشمل المدن المتوسطة وجل المدن الصغرى مع وضع خطة جهوية لإحكام التصرف في الوضع البيئي.

5. طموح الجهة: "هيكلة المجال الترابي وتنويع النسيج الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"

تمتاز ولاية القصرين بأهمية مواردها الطبيعية وموروثها الحضاري والتراثي وهو ما يوفر لها مجالات أرحب لدفع التنمية والتوظيف الأمثل لمختلف ثرواتها وذلك بالعمل على:

- **تعميم التغطية البلدية** بجميع التجمعات السكنية مع تخصيص الاعتمادات المالية والموارد البشرية لتطوير دور وأداء الإدارة الجهوية والمحلية ومزيد تفعيل مشاركة المواطن والمجتمع المدني في المساهمة في إدارة الشأن العام.
- **تطوير البنية التحتية وإعادة هيكلة الشبكة العمرانية** بالجهة ودعمها لتحسين مستوى العيش من خلال تعصير وتأهيل شبكة الطرقات بالجهة من طريق سيارة وطرق سريعة وطرقات جهوية ومحلية وتطوير وصيانة وتعبيد شبكة المسالك الريفية وكذلك تأهيل وإعادة تشغيل الخطوط الحديدية بما فيها المعطلة لاستغلالها في نقل البضائع والمسافرين.
- العناية بقطاعات **التنمية البشرية** للنهوض بالمؤشرات ذات الصلة كتأهيل منظومات التربية والتعليم والتكوين المهني ودعم برامج تأهيل طالبي الشغل ورسكلتهم.
- **إحكام إدارة المدن** وتطوير وظائفها الإنتاجية والخدماتية.
- توظيف أهم **الخاصيات التاريخية والثقافية والبيئية** لدعم الأنشطة الاقتصادية والترفيهية والخدماتية بالجهة وربطها بالجهات المجاورة ذات الخصوصيات المشابهة.